في هذا العدد

إعادة المشكلة إلى أصلها

قديما كان يقال عندما يطلب من اصحاب الشأن حل مشكلة معقدة، ان يعيدوا الامور الى اصلها واساسها ليبدأوا النظر في اسبابها وايجاد الحل لها.

مناسبة هذا الكلام اليوم ان امام هول التطورات الكارثية التي تجتاح الاقليم، اعتبارا من العراق مرورا بسوريا ولبنان وفلسطين، وامام عودة العدو الاسرائيلي الى الحديث عن مخطط تغيير الشرق الاوسط، كان لا بد من اعادة تظهير الصورة مجددا لاستعادة اصل المشكلة الام، وكل العوامل والاسباب التي اسست الى ما وصلت اليه الاوضاع في المنطقة، وايجاد الحلول لها استنادا الى دور مجلس الامن في المحافظة على الامن والسلم، فان العالم قد يشهد حربا اقليمية كبيرة قد تتحول الى حرب عالمية مدمرة سبق وان حذر منها كثيرون حتى قبل اطلاق عملية "طوفان الاقصى" في 7 تشرين الاول 2023.

الكارثة التي يتخبط فيها حاليا الشرق الاوسط وبعض اجزاء آسيا وافريقيا، بدأت في 29 تشرين الثاني 1947، عندما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم 181 الذي قضى بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم اراضيها الى ثلاثة كيانات جديدة: تأسيس دولة عربية (فلسطين)، واخرى يهودية (اسرائيل)، على ان تكون مدينتا القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية.

القرار الدولي الذي منح اليهود دولة يعيشون فيها بأمان وسلام مع جيرانهم العرب، شكل مساحة لينطلق بها هذا الكيان في مساره العدواني الطويل الذي امتد الى اكثر من 75 عاما، تمكن خلالها من ان يضرب عرض الحائط كل القرارات الدولية. فاحتل اراضي جديدة في حروب متتالية يبشرنا بالمزيد منها في كل يوم، واستثمر ثرواتها واقام المستوطنات، وتوسع في كل الاتجاهات على حساب شعب هُجّر من ارضه وتحول لاجئا مشتتا في ارجاء المعمورة. كل ذلك حصل ويحصل تحت بصر المجتمع الدولي، خصوصا اولئك الذين حددوا جغرافية هذا الكيان عندما وافقوا على قرار انشائه.

لم يوفر الكيان الاسرائيلي اي دولة مجاورة، وكان للبنان نصيب كبير في عدوانه. وعلى الرغم من توقيع اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل في 23 اذار 1949 في رأس الناقورة، التي الزمت الكيان الاسرائيلي احترام حدود لبنان المعترف بها دوليا، وتحديد خط الهدنة بين لبنان وفلسطين، غالت اسرائيل في عدوانها وحروبها العسكرية على لبنان. وفي تواريخ متفاوتة اصدر مجلس الامن القرارات 262 و270 و279 و313 التي دان فيها اسرائيل بسبب عملياتها العسكرية ضد لبنان، وطالبها بـ"ان تكف فورا عن العمل البري والعسكري وان تسحب جميع قواتها العسكرية من الاراضي اللبنانية". لكن هذا الكيان لم يتوقف عن انتهاكاته في لبنان، فقام في اذار 1978 باجتياح جنوب لبنان. اجتمع مجلس الامن وقرر تبني القرار رقم 425 الذي دعا اسرائيل الى الانسحاب، لكنها لم تنصع كعادتها للقرارات الدولية، وواصلت عدوانها ضد لبنان الى ان وصل بها الامر الى احتلال بيروت عام 1982. وبعدما انسحبت الى جنوب الليطاني، قامت اسرائيل بعملية "عناقيد الغضب" في نيسان 1996، ثم بحرب تموز عام 2006، فاصدر مجلس الامن على اثرها القرار 1701.

اثبت التاريخ ان اسرائيل لم تحترم يوما الجمعية العمومية للامم المتحدة، ولا دولها ولا القرارات الصادرة عنها او عن مجلس الامن، الا اذا كانت هذه القرارات تخدم مشروعها التوسعي.

لا حل للغطرسة والعدوانية التي يقوم بهما العدو الاسرائيلي الا بالعودة الى اصل المشكلة. لكن مع وجود هذا "المجتمع الدولي" الذي خرج عن الاهداف التي من اجلها اوجد ميثاق الامم المتحدة، وفي ظل سباق التسلح غير المسبوق وغبار الصواريخ والقذائف، لن يكون هناك اي بصيص نور في النفق الكبير الذي دخلت المنطقة فيه.

"الامن العام"